



أبحاث ودراسات

2022 | 9 | 28

RESEARCHES AND STUDIES

1



حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون الخليجي

الواقع والمستقبل

أ.د جاسم يونس الحريري

أستاذ العلاقات الدولية والاسراتيجية

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

hcrsiraq@yahoo.com



+9647810234002



www.hcrsiraq.net



بغداد- الكرادة- العرصات الهندية- مجاور السفارة الصينية



حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون الخليجي

الواقع والمستقبل

أ.د. جاسم يونس الحريري

أستاذ العلاقات الدولية والاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

٢٨ أيلول ٢٠٢٢

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الأبحاث والدراسات والمقالات إلا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً. وليس من الضروري أن تمثل المقالات والأبحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة نظر المركز، وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.



المقدمة:-

يُعد ملف حقوق الإنسان في دول الخليج من الملفات المعقدة، والمتشابكة لعدة أسباب أولها: طبيعة النُظم السياسية الخليجية حيث إنها تتعدد ما بين دول ملكية (السعودية، مملكة البحرين)، وأميرية (دولة الكويت، دولة قطر)، وسلطانية (سلطنة عمان)، واتحادية (دولة الإمارات) وهذه الدول يتم تداول السلطة وراثياً بين العوائل الحاكمة الخليجية (آل سعود :- الأسرة الحاكمة في السعودية- سلمان بن عبد العزيز آل سعود، آل خليفة: الأسرة الحاكمة في البحرين، حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة، آل صباح: الأسرة الحاكمة في الكويت، نواف الأحمد الجابر الصباح، آل ثاني: الأسرة الحاكمة في قطر، تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني، آل بو سعيد: الأسرة الحاكمة في سلطنة عمان، هيثم بن طارق، آل نهيان: الأسرة الحاكمة في إمارة أبوظبي، خليفة بن زايد آل نهيان) ولا تسمح تلك العوائل بدخول عناصر من خارجها لإدارة السلطة في المناصب السيادية (وزير الخارجية، وزير الداخلية، رئيس الأمن الوطني، رئيس المخابرات) من أجل بقاء سيطرتها على هذه المفاصل المهمة، والسبب الآخر هو حرمة المساس ((بذات الأمير، رئيس الدولة، والملك، والسلطان))، وتعرض المواطنين الخليجيين للعقوبات في حال أدانتهم بذلك ، وقد كثرت في السنوات الأخيرة حصول الكثير من الخليجيين على أحكام بالسجن، والعزل، والابعاد، بسبب تغريدة على (التويتر)، أو منشور في (الفيديسبوك)، أو مقابلة تلفازية في إحدى المحطات الفضائية، ونشر مقالة في الصحف والمنصات الإلكترونية، وعدم السماح، بوجود معارضة وطنية خليجية داخل البلاد كحكومة ظل للحكومة الرسمية مما دفع بالأنظمة الخليجية بأحكام متابعة كل من يعارضها، ومحاولة أدانتهم عبر المحاكم الرسمية وتكليف الأجهزة الأمنية والاستخبارية برصد ومتابعة عوائلهم وعرقلة حياتهم الاعتيادية والوظيفية اليومية ومحاولة استدراج عناصر المعارضة الخليجية في خارج الدول الخليجية الى الداخل لمحاكمتهم وزجهم في السجون، وعند استحالة استقدامهم بالترغيب، تقوم



أجهزة المخابرات لتلك الدول باستهدافهم شخصياً في الدول التي يقيمون فيها عبر عمليات تعرضية للتجسس عليهم، ومحاولة تكميم أفواههم بالقوة وقد يتطور الأمر الى استهداف حياتهم شخصياً عبر عمليات استخبارية نوعية كما حدث مع الصحافي السعودي ((جمال خاشقجي)) في القنصلية السعودية في مدينة استانبول التركية.

اشكاليات الدراسة:-

تحفل هذه الدراسة بالعديد من الإشكاليات لعل من أبرزها:-

١. الاشكالية الأولى:-

وجود ازدواجية في دول الخليج الستة في معالجة ملف حقوق الإنسان ، فبينما تفتخر تلك الدول بوجود الكثير من المقيمين العرب والأجانب من جميع الجنسيات ((على سبيل المثال لا الحصر يعيش في مدينة دبي الإماراتية أكثر من ٢٠٠ جنسية عربية وأجنبية)) للعمل داخلها وهم يمارسون معتقداتهم الدينية، والثقافية، بينما يتعرض المواطنون الخليجيون لحملة تكميم الأفواه من خلال متابعتهم أمنياً ، واستخدام أساليب التهيب، والترغيب لإسكات كل الأصوات المعارضة حتى التي تبدي مجرد آرائها لإصلاح النظام السياسي من باب التقويم وترميم هيكلية تلك الأنظمة والتي كفلتها كل القوانين الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان تتعرض للإدانة وحرمانها من أبسط حقوق الإنسان وهي حرية التعبير وأبداء الرأي والرأي الآخر.

٢. الاشكالية الثانية:-

قيام بعض دول الخليج باستقدام القوات العسكرية من الخارج لتفريق التظاهرات السلمية كما حدث في البحرين في ١٤ فبراير ٢٠١١ بعد الطلب من ((قوات درع الجزيرة)) قمع التظاهرات الشعبية، واستخدام الرصاص الحي والمطاط لأجل ذلك، واعتقال المتظاهرين وزجهم في السجون .



٣. الإشكالية الثالثة:-

تصاعد استخدام دول الخليج أحدث وسائل التجسس على المعارضين، حتى ولو كان مصدرها من (الكيان الصهيوني) بينما هي تعلن على الملا مسانبتها لعدالة القضية الفلسطينية، واستعدادها لدعم إعلان قيام الدولة الفلسطينية، ومما فاقم الوضع إعلان تطبيع الإمارات والبحرين علاقاتها مع (الكيان الصهيوني) في شهر أب/أغسطس ٢٠٢٠ مما خلق معارضة خليجية لرفض التطبيع مع (الكيان الصهيوني).

فرضية الدراسة:-

بنيت هذه الدراسة على فرضية مؤداها ((أن حقوق الإنسان في دول الخليج مصابة بالتراجع، والتردي في ظل سياسة التضيق، وتكميم الافواه على كل الأصوات المعارضة للنظم السياسية الخليجية الى مستوى ظهور تجمعات معارضة خليجية خارج بلدانها والتي تشكل ورقة ضغط على تلك الأنظمة، مما يحتم عليها معالجة ملف حقوق الإنسان بالحكمة، والموضوعية، في تغيير طبيعة إدارة النظم السياسية الخليجية عبر إشراك الشعب بجانب الأسر الحاكمة في عملية صنع القرار، وتقليل وطأة منع الجمهور من إبداء آراءهم تجاه الأنظمة السياسية الخليجية من أجل نشر بذور الأمن، والسلم المجتمعي، ومنع استغلال ملف حقوق الإنسان في دول الخليج من الولايات المتحدة الأمريكية كعامل ضغط عليها لتغيير طبيعة تلك النظم من نظم ديكتاتورية واستبدادية الى نظم تشاركية، وديمقراطية)).

أسئلة الدراسة:-

تطرح هذه الدراسة بعض التساؤلات المهمة التي يمكن أن نرى لها اجابات في أقسام الدراسة وكما

يأتي:-

س:- ما العوامل المؤثرة على ملف حقوق الإنسان في دول الخليج ؟



س:- ما واقع حقوق الإنسان في دول الخليج ؟

س:- ما مستقبل حقوق الإنسان في دول الخليج ؟

هيكلية الدراسة:-

تنقسم هذه الدراسة الى قسمين يتناول الأول العوامل المؤثرة على حقوق الإنسان في دول الخليج،

والثاني يعرّج على مستقبل حقوق الإنسان في دول الخليج.

أولاً- العوامل المؤثرة على حقوق الإنسان في دول الخليج:

1.العوامل الداخلية:-

تشارك عدّة عناصر في التأثير على حقوق الإنسان دول الخليج وكما يأتي:-

أ- وجود نظام قبلي وراثي:-

تتميز دول الخليج بأنها دول قبلية لازالت التقاليد والعادات القبلية تسيطر على الحياة المدنية المرفهة في مراسيم الزواج، والوفاة، وتنصيب الوزراء، والملوك، والأمراء في مناصب الدولة العليا، وتحاول تلك الدول شرعنّت هذه الآلية لابل أوجدت لها تبريراً في النظام المجتمعي، والرسمي ، وأصبح لها قدرة على الموازنة بين التقاليد القبلية، والقيم المدنية ، والحضارية. وهذه الحالة ساعدتها على التصدي لرياح الثورات العربية في مرحلة ما يسمى بـ((الربيع العربي)) في عام ٢٠١١ ((فقد أظهرت الملكيات الوراثية الخليجية قدرة فائقة على البقاء ، والاستمرار وصد رياح التغيير، ولا ينبغي الاستهانة بقدراتها على التكيف مع المستجدات ، والتحديات المصاحبة للربيع العربي. إن لدى هذه الدول مجموعة من المقومات ، والمميزات النسبية أبرزها الثروة النفطية ، والشرعية التاريخية، والقلّة السكانية، والأجهزة الأمنية ، والنظم الأبوية، وإنجازات اجتماعية ، وتنموية، مهمة، علاوة على غياب المعارضة ، والعمل الحزبي))^(١).



ويرى بعض الخبراء الأمريكيين أن ((واقع الدول الملكية والوراثية كما في دول مجلس التعاون الخليجي لا يسمح بالميل نحو الحكم الديمقراطي المباشر عبر صناديق الاقتراع ، بل إن واقع أنظمتها السياسية قد حافظ على هيكله أنظمتها عبر تسليم السلطة وراثياً ، وعدم الانتقال نحو إشاعة السلطة للعامه بدلاً من احتكارها من قبل العوائل الحاكمة المشهورة، وأن النتائج المتوخاة من أسقاط النظم الملكية، والوراثية عبر التظاهرات كما حدث في تونس ، ومصر، واليمن ، وليبيا يمكن أن يؤدي الى انزلاق تلك الأنظمة ضمن دائرة الحرب الأهلية، لأنه قد تظهر تحالفات وتوازنات داخل تلك الدول تحاول الدفاع عن نفسها للاستيلاء على السلطة، وهذا يؤدي الى الشحن الداخلي ثم الاقتتال وتفطيت تلك البلدان لاحقاً))^(٢).

ب- عدم وجود دستور خليجي دائم بقيد الحاكم والأمير :-

هذه الحالة موجودة في كل دول مجلس التعاون الخليجي من أجل تثبيت شرعية العوائل الحاكمة في سدة الحكم ، ويعرقل أية مشاركة سياسية في صنع القرار السياسي ماعدا دولة الكويت، إذ يوجد دستور دائم، ويشير في المادة (٤) من الباب الأول منه ((أن الكويت إمارة وراثية، في ذرية المغفور له مبارك الصباح، ويعين ولي العهد خلال سنة على الأكثر، من توليه الأمير، ويكون تعيينه بأمر أمير بناءً على تزكية الأمير، ينظم سائر الأحكام الخاصة، يتوارث الإدارة قانون خاص يصدر في خلال سنة من تأريخ العمل بهذا الدستور ويكون له صيغة دستورية))، وفي المادة (٥٤) من الدستور ذاته تنص ((الأمير رئيس الدولة وذاته مصونة لا تمس)). وقد أيقنت النخب الأكاديمية والمثقفة الخليجية ((أن أي حديث عن المشاركة السياسية عبر مؤسسات تشريعية بدعة خارجية وفي حال موافقتها على وضع دساتير (عقدية أو ممنوحة) فأنها تحرص على أن تكون لها الغلبة في صنع القرار ولها الحق في إلغاء أو تعديل المؤسسات القائمة بل يضمن عدم مشاركتها في التشريع أو الرقابة على المال العام))^(٣).



ج- وجود مجالس نيابية خليجية غير منتخبة:-

تعتبر هذه الحالة من المؤشرات المهمة في دول مجلس التعاون الخليجي ماعدا حالة الكويت إذ يوجد في مملكة البحرين مجلسين الأول منتخب والآخر معين، أما بالنسبة لدولة الإمارات فهناك ((المجلس الوطني الاتحادي)) الذي يتكون من ٤٠ عضواً ويتم انتخاب نصفهم والآخر معين، أما في دولة قطر فهناك ((مجلس شوري)) مكون من ٤٥ عضواً ويتم انتخاب ٣٠ منهم ويعين الأمير ١٥ منهم من الوزراء أو غيرهم ، أما في سلطنة عمان فيوجد ((مجلس شوري)) ويتكون من ٨٤ عضواً وليس له الحق في تشريع القوانين وإنما ابداء توصيات ، أما ((مجلس الشوري)) السعودي فيتكون من ١٥٠ عضواً يختارهم الملك من أهل العلم والخبرة والاقتصاد ولا يتم اختيارهم بالاقتراع السري المباشر ويؤدي مجلس الشوري السعودي الراي في السياسات العامة للدولة ولا يقوم بتشريعها بنفسه.

د- منع ظهور الأحزاب السياسية:-

لا تتوفر بيئة مناسبة توفرها الدول الخليجية لولادة الأحزاب السياسية نظراً لطبيعة أنظمتها الشمولية والفردية التي تتوجس من عملية الحراك السياسي الذي يمكن أن تفرزه دور الأحزاب في الحياة السياسية الخليجية، وقد استغلت السعودية تعاضم التيار الديني المتشدد السلفي الوهابي دوره في مسانبتها ورفض نشوء وممارسة الأحزاب السياسية داخل المنظومة الخليجية^(٤).

هـ- تذبذب حقوق الإنسان في دول الخليج:-

شهد ملف حقوق الإنسان في دول الخليج، بالتردي والتراجع بسبب الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، وهي تتسع بشكل كبير وتسجل أرقاماً قياسية حسب تقارير المنظمات الحقوقية المحلية والدولية، إذ هناك الآلاف من المعتقلين في السجون من الرجال والنساء ومنهم شيوخ وأطفال ونساء، وتشير التقارير إلى تعرضهم للتعذيب، فضلاً عن الآلاف من المحرومين من حرية السفر والانتقال، والمئات



ممن تم حرمانهم من حق الجنسية عبر سحبيها وتهجيرهم من وطنهم، وكل ذلك بسبب التعبير عن الرأي للمطالبة بالإصلاح والتغيير، وهناك أيضاً اعتقالات لبعض أفراد السلطات الحاكمة بسبب صراع الأجنحة. وهذه تعدّ جرائم ضد الإنسانية وتقع بأوامر من الحكومات. ويشير الواقع أن السلطات الخليجية لا تلتزم بضوابط العدل حسب توجهات الدين الإسلامي بل تخالفه ولا علاقة لها بالشريعة التي تحولت إلى مجرد أداة تستغل بيد الأنظمة الحاكمة، وأنها لا تحترم الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ومناهضة التعذيب والعنف ومحاسبة المسؤولين عن التعذيب والقمع وقتل المتظاهرين والمعتقلين، بل إنها حكومات تمارس كافة أساليب انتهاك وطمع الإنسان وحرمانه من حقوقه حسب ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فهي تنتهك حقوق مواطنيها كما يحدث في الإمارات والبحرين والسعودية التي تلاحق مواطنيها في الخارج وتقوم باختطافهم وتعذيبهم وقتلهم كما فعلت مؤخراً مع الإعلامي جمال خاشقجي، والمثير أن هذه الأنظمة مستعدة لاستخدام كل الأساليب مع كل من ينتقد أو يعارض سياستها ولو بالحراك السلمي، وقد ظهرت بعض هذه الأنظمة على حقيقتها كونها لا تحترم أبسط مبادئ حقوق الإنسان بمطاردتها وخطفها واعتقالها أو اغتيال المواطنين داخل البلاد وفي الخارج، كما أنها لا تحترم العادات والتقاليد الاجتماعية وذلك عبر اعتقالها للنساء وتعذيبهن والتحرش الجنسي بهن كما وثقته الجمعيات الحقوقية الدولية، ما يعتبر تجاوزاً لكل الأعراف والتقاليد والخطوط الحمراء^(٥).

و-ازدياد المطالبات الشعبية الخليجية بتغيير الواقع السياسي:-

بعد ثورات الربيع العربي ٢٠١١ ازدادت المطالبات الشعبية الخليجية بتغيير الواقع السياسي وكمثال على ذلك يمكن الإشارة إلى النموذج البحريني، حيث ازدادت المسيرات الشعبية كتعبير عن الاحتجاج عن ((رفع الأسعار للبتزين وشارك فيها الألاف البحرينيين وكسرت فيها السيطرة المذهبية خاصة أن كثيراً من الشعارات التي رفعت في تلك المسيرات كانت ذات طابع اجتماعي وعابر للتيارات السياسية، والمذهبية



ومن ضمن الأشكال الأخرى للاحتجاج مسيرات العاطلين التي شاركت فيها أعداد كبيرة من المحتجين وعكست الآثار الاقتصادية السيئة لكثير من السياسات على قطاع كبير من أبناء الشعب البحريني وأقيم العديد من الاعتصامات والمسيرات وقوبلت بقوة مفرطة من قبل السلطات الخليجية^(٦).

ز- تباطؤ الإصلاح السياسي الخليجي:-

تتميز حركة الإصلاح السياسي الخليجي بنوع من التباطؤ، لأنه لم تصل الى مرحلة تغيير آلية الحكم ، والتداول السلمي للسلطة ، بل ظلت دول مجلس التعاون الخليجي تمتاز بسيطرة صنّاع القرار على سدة الحكم ، وصعوبة المشاركة السياسية للمواطن العادي، وفي هذا الاتجاه يرى الباحث السعودي الدكتور ((عبدالحفيظ المحبوب)) أستاذ الجغرافيا الاقتصادية في جامعة ((أم القرى)) تندرج بوجوب وجود ((إصلاح منهجي يؤمن حرية المواطن الخليجي وشعوره بالمسؤولية ، و اقتناعه بأنه جزء مساهم وفعال في هذه العملية السياسية التي تركز حقوقه وتحدد مسؤولياته ، وواجباته بدلاً من أن يكون مجرد تابع لقيادات تقوم نيابة عنه بإدارة دفة السياسة وضرورة تجاوز مرحلة التلويح بالعصا تارة والجزرة تارة أخرى))^(٧).

ح- ازدياد مشاكل البطالة في دول الخليجية:-

يُعد ثلث الشباب في دول الخليج هم من ضمن القوى العاملة مقارنة بنسبة تصل الى النصف على المستوى العالمي، ويعتبر وجود العمالة الوافدة جزء من هذه المشكلة ، حيث يبلغ القوى العاملة الأجنبية أكثر من ٤٠٪ من السكان وفي دولة الإمارات على سبيل المثال تصل نسبة الوافدين الى حوالي ٩٠٪ من السكان وبالتالي يواجه الشباب من المواطنين منافسة شديدة من شريحة واسعة من الباحثين عن العمل ممن هم أكثر خبرة ومن ثقافات متعددة. ووفقاً للإحصاءات فإن سلطنة عمان والبحرين تأتي في صدارة



معدلات البطالة في منطقة الخليج بنسبة ١٥٪ لكل منهما تليهما السعودية بنسبة ١٠،٨٪ وتنخفض هذه الأرقام لتصل الى ٤،٢٪ في الكويت و ٢،٢٪ في الإمارات وقطر في أدنى معدل للبطالة بنسبة ٥،٠٪^(٨).

ط- ازدياد حالة الاحساس بالتمييز الطائفي والعرقي:-

تشير أغلب الدراسات الأكاديمية أن هناك تمييزاً طائفيًا ، وعرقيًا بين الشعوب الخليجية، لاسيما أن ((الأسر الحاكمة بنت بالتعاون مع الدول الأجنبية الأساسية ذات المصلحة كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا جيوشاً ، وأجهزة أمنية ضخمة تربعت على سدتها ، ورسخت الولاء لها بالدرجة الأساسية وجعلت عقيدتها العسكرية والأمنية مرتبطة بالولاء للأسر الحاكمة وبالتفكير المذهبي السائد كما في السعودية وغدا المجتمع يتمتع بسيطرة الأسرة الحاكمة من جهة ، والنفوذ الديني الكبير لجماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وفي الوقت الذي اعتمدت فيه الأسر الحاكمة على التحالفات القبلية والأسرية في المرحلة السابقة للنفط فأنها فتحت الباب على مصراعيه لتدفق العمالة العربية والأجنبية التي تزايدت أعدادها بدرجة كبيرة، لكنها لا تتمتع بأية حقوق سياسية وتبيع قوت عملها لصالح فئة اجتماعية محلية، لكنها تبيع المجال لبناء الأسر الحاكمة في قمة الهرم السياسي والاقتصادي في البلاد وتضعف قدرات القوى الاجتماعية المحلية ذات المصلحة من تشكيل الضغوط على هذه الأسر الحاكمة للتنازل عن الامتيازات السياسية أو الاقتصادية الكبيرة))^(٩).

ي- وجود ثقافة قائمة على الطاعة والولاء للحاكم:-

يؤشر الباحث البحري ((باقر سلمان النجار)) أن الأنظمة الرسمية الخليجية حاولت كسب ولاء الجمهور من خلال إشاعة ثقافة الطاعة، والخنوع للحاكم، بالاعتماد على الدين لتبرير شرعية حكمه المتوارث، ويقول في ذلك: ((لدى جزءاً كبيراً من الشرعية السياسية لبعض أنظمة الحكم في الخليج قد قام على الدين وتحديداً في السعودية، وذلك بفعل التحالف التقليدي القائم بين بيت الحكم السعودي



والمؤسسة الدينية، فالحكم هو شأن يختص به البيت السعودي أما الدين فهو شأن يختص به المؤسسة الدينية التي تداخلت مهماتها ووظائفها فيما بعد لتشمل المجتمع السعودي ككل، فلم تكتف بكونها المؤسسة المعنية بالمحافظة على الدين بل إن جماعاتها المنفلتة أخذت تناوى مؤسسة الحكم وتنال من شرعيته التاريخية^(١٠).

ك- تصاعد نشاط المعارضة الخليجية:-

تصاعد نشاط المعارضة الخليجية وخاصة في السعودية ودولة الإمارات وكما يأتي:-

- المعارضة السعودية:-^(١١)

إن المعارضة السعودية موجودة منذ بدايات القرن العشرين، إلا أنها ازدادت وتيرتها في الفترة الأخيرة من القرن الحادي والعشرين بسبب تصعيد النظام السعودي من حملات التضييق على الأمراء من داخل العائلة المالكة (آل سعود) ومنع الكثير منهم من تولي مناصب سيادية، وأمنية إلا بمباركة ولي العهد السعودي ((محمد بن سلمان))، مما أدى الى بروز تيار معارض داخل العائلة المالكة جوبه بالاعتقال، والتغيب والتهميش ووصل الأمر الى الاعتقال وزج البعض منهم في السجون والمعتقلات السعودية مما دفع الكثير من الأمراء الآخرين الذين يعترضون على تولي ((محمد بن سلمان)) سدّة الحكم الى الهرب الى الخارج وطلب اللجوء السياسي في بعض الدول الأوروبية للابتعاد عن ملاحقات الأجهزة الأمنية والاستخبارية السعودية التي ترتبط بولي العهد السعودي مباشرة واعتقد الكثير منهم أنهم تخلصوا من المتابعة والملاحقة والتضييق عليهم، لكن نظريتهم أصابها الفشل بعد أن أرسل ((محمد بن سلمان)) الكثير من العناصر الاستخبارية الى دول العالم الذي تتواجد فيها المعارضة السعودية لجمع المعلومات عنهم وممارسة عمليات تعرضية سواء كانت عمليات تعرضية بسيطة أو الى عمليات تصل الى تصفيتهم جسدياً كما حدث للصحافي السعودي (جمال خاشقجي).



- المعارضة الإماراتية:- (١٢)

منذ عام ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بدأت بذور انطلاق معارضة إماراتية في الداخل واضحة العيان من خلال عدّة إشارات خاصة بعد نيل حملات المواجهة الأمنية عام ٢٠٠٧ التي قامت بها السلطات الإماراتية بحق مجموعة من الناشطين المدنيين الإماراتيين وهم كل من : ((محمد راشد الشحي مدير منتدى إلكتروني، وخالد العسلي الكاتب في المنتدى حيث حكمت محكمة جنائية في رأس الخيمة عليهما بالسجن لمدة خمسة شهور بتهمة التشهير، وذلك بعد نشر مقال في المنتدى ينتقد التمييز والفساد في المؤسسات الصحية الحكومية))، علماً أن منظمة ((الكرامة)) السويسرية التي تعني بمساندة ضحايا التعذيب، والاعتقال التعسفي والمهددين بالإعدام خارج نطاق القضاء كانت قد تقدمت بتقرير حول الإمارات رفعتة الى ((مجلس حقوق الإنسان)) في ١٤ يوليو ٢٠٠٨ وثقت فيه حالات تعرض السلطات الإماراتية لمعارضين طالبوا بإصلاحات سياسية للنظام السياسي وهي تعود الى شهر سبتمبر ٢٠٠١ وذلك في سياق مكافحة الإرهاب. ويعتبر عام ٢٠١٧ عاماً ساخناً بالنسبة للمعارضة الإماراتية، حيث نشرت صحف أجنبية معلومات خطيرة مسربة مفادها أن الأجهزة السرية الاستخباراتية الإماراتية أنهت حياة المعارضة الإماراتية الشيخة ((فايزة البريكي)) أول لاجئة سياسية إماراتية في بريطانيا يوم السبت الموافق ١٨ مارس ٢٠١٧ وهي أرملة الشيخ ((حمدان بن محمد آل نهيان)) وتم إنهاء حياة أبنها أيضاً.

٢. العوامل الإقليمية:-

أ- استخدام قوات درع الجزيرة في قمع المتظاهرين في البحرين عام ٢٠١١:- (١٣)

في عام ٢٠١١ وخلال فترة الاحتجاجات الشعبية طلبت حكومة مملكة البحرين الاستعانة بقوات درع الجزيرة لمواجهة تلك الاحتجاجات، وقد ظهرت عدّة أصوات بحرينية معارضة للتدخل الخليجي العسكري



في البحرين ومنه ما أشره الأكاديمي البحريني الدكتور((سعيد الشهابي)) على ذلك التدخل من عدة ملاحظات وكما يأتي :-

- إن ذلك التدخل جاء خارج قواعد مجلس التعاون الخليجي، فبرغم أنه في الأساس منظومة أمنية منذ تأسيسه في العام ١٩٨١ إلا أن التدخل العسكري في الدول الأعضاء، مشروط بأن يتعرض ذلك البلد الى ((عدوان خارجي)) ولا تنصّ الاتفاقات على التصدي لما يحدث داخلياً من تطورات ويتردد أن المجلس لاحقاً أعاد صياغة تلك السياسة التي أصبحت تشمل التدخل من أجل حماية النظام السياسي في حال تعرضه لخطر السقوط حتى لو كان ذلك بسبب الرغبة الشعبية.

- إن التدخل الخليجي كان يهدف لضرب الحراك الشعبي في البحرين الذي قد مضى عليه آنذاك شهر تخله عنف سلطوي أدى الى قتل عدد من المتظاهرين، وبرغم أن الإعلان الرسمي عن ذلك التدخل ادعى أنه من أجل ((حماية المنشآت العامة)) وليس مواجهة الاحتجاجات إلا أن العديد من القرائن والأدلة تؤكد مشاركة تلك القوات في قمع الاحتجاجات . وأعتبر بعض الباحثين أن دخول قوات عسكرية الى البحرين يشير أن النظام البحريني قد سقط سياسياً وأكبر انتكاسة لحكم العائلة الحاكمة البحرينية وأن تلك المسيرات في البحرين قد سحبت الجانب الشعبي والرئيسي من مرتكزات شرعية النظام.

ب- النتائج الكارثية لحقوق الإنسان في اليمن بعد التدخل السعودي والإماراتي :-^(١٤)

أثار التدخل السعودي- الإماراتي في الأزمة اليمنية الكثير من التساؤلات والجدل لأن هذا التدخل لم يكن تدخلاً دبلوماسياً ، وسياسياً فحسب بل صاحب هذا التدخل زج القوات العسكرية السعودية والإماراتية في السيطرة على الأراضي اليمنية ضمن ما يسمى بـ ((عاصفة الحزم)) في مارس ٢٠١٥ بحجة



دعم الشرعية في اليمن، حيث خلق هذا التدخل خسائر بشرية ومادية وفي البنية التحتية، وهذه الخسائر لم تأت من فراغ بل جاءت عبر استخدام الأسلحة الفعالة والقصف الجوي للمراكز التي أدعت تلك الدولتين أنها تعود لأهداف معادية للشرعية اليمنية ونتج أثر ذلك تعقد المشهد اليمني وخلف الكثير من المأساة التي تعرض لها الشعب اليمني لا بل دخلت البلاد في منزلق خطير نحو تفتيت كيانه السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وقد أدت العمليات العسكرية إصابة المدنيين وتدمير المرافق والمنشآت العامة بما في ذلك الجسور والمصانع ومرافق الرعاية الصحية والمدارس وسبب ٦٠٪ من الوفيات وإصابات الأطفال في الحرب واستهداف الكهرباء والمياه والطرق والإسكان وتضرر ١٥ مطاراً و١٤ ميناءً و٢٥١٢ طريقاً وجسراً و٧٢٧ خزان وشبكة مياه و١٨٥ محطة ومولد كهرباء و٤٢١ شبكة اتصالات و٨٨٢ مدرسة ومعهد و٣١٨ مستشفى ومركز صحي و١٧٩٧ منشأة حكومية و٦٣٠ محطة وقود وسيارات و٢٦٥ ناقلة وقود و٣١٦ مصفى و٢٩٥ مزرعة دواجن ومواشي و٤٩٠ موقعاً أثرياً ومنشأة سياحية و١١٢ منشأة رياضية.

ج- الاستعانة بالتكنولوجيا الإسرائيلية للتجسس على المعارضة الخليجية:- (١٥)

أضحى (الكيان الصهيوني) من أوائل القوى الإقليمية، والدولية المصدرة لبرامج التجسس، والتقنيات الإسرائيلية، وصار مصدراً جيداً للأنظمة التي تدفع الملايين مقابل أي برنامج يمكنها من التنصت على المدنيين، والمعارضين وهذا ما أدركت أهميته دول الخليج يمثل الإمارات التي توجهت سراً وعلانية نحو التطبيع للعلاقات مع الكيان وأنظارها تتجه نحو برامج التجسس الإسرائيلية تلك البرامج ذائعة الصيت التي ستمكنها من الوصول لكل ما تريد من معلومات في الأجهزة الخلوية لمعارضها وكذلك شخصيات من غير مواطنيها تعادها. ومن الشركات الإسرائيلية التي تنتج برامج تجسس شركة ((مجموعة صناعة برامج التجسس)) NSO التي تقع مقرها في مدينة ((هرتسليا)) في تل أبيب حيث كانت الإمارات من أوائل الدول الخليجية التي استعانت بأحدث برامج التجسس التي تنتجها الشركة



الإسرا ئيلية سالفة الذكر منذ عام ٢٠١٦ من أجل كبح جماح الناشطين، والحقوقيين عبر التجسس عليهم حيث أشترت أبوظبي برنامج ((بيغاسوس)) Pegasus بعقد يتراوح من ١٠-١٥ مليون دولار كي تتمكن من تسجيل المكالمات الهاتفية واعتراض الرسائل النصية بما فيها الرسائل على البرامج المشفرة ، ورسائل البريد الإلكتروني والبيانات من منصات الانترنت مثل الفيسبوك وواتساب، وفاير وغيرها ويمكنه مراقبة المكالمات الهاتفية التي تجري وجها لوجه، وقد كانت أشهر الأسماء الإماراتية التي كشف النقاب عن تعرضها للمراقبة والتجسس عليها اسم الناشط في مجال حقوق الإنسان الإماراتي ((أحمد منصور)).

٣. العوامل الدولية:-

أ-الولايات المتحدة الأمريكية:-^(١٦)

عقدت ((الجمعية الأمريكية للقانون الدولي)) بواشنطن في ١٥ يناير ٢٠١٩ ندوة بعنوان ((حقوق الإنسان والمحاسبة في دولة الإمارات والمنطقة)) وركزت الندوة على التحديات التي تواجه أوضاع حقوق الإنسان داخل دولة الإمارات و افق المحاسبة في اليمن . وتحدثت ((لورين منسكي)) التي كانت تحاضر في جامعة ((نيويورك)) فرع ((أبوظبي)) عن تجربتها بالتركيز على الدور الذي تلعبه مؤسسات، مثل جامعة ((نيويورك)) في أبوظبي ((بتوفير شرعية وغطاء لانتهاكات حقوق الإنسان في الإمارات))، وفي الندوة دعا ((جيان فرانكوديل البيا)) رئيس ((منظمة السلام دون عدالة))، والعضو السابق في البرلمان الأوروبي الى النظر في الخطوات التي يمكن أن تتخذ من قبل الجامعات الأمريكية والأوروبية ، ومراكز الأبحاث، للتواصل مع السلطات الإماراتية بشأن القيود المفروضة على الحريات الأكاديمية. وقال منظمو الندوة في وثيقة الدعوة ((في الوقت الذي يتجه فيه الانتباه العالمي الى منطقة الخليج والصراع الكارثي في اليمن ، تنصدر الأخبار عناوين بشأن حقوق الإنسان والوضع الإنساني داخل الإمارات، وخارج حدودها)) ،



وبحثت الندوة ((الصلة بين الانتهاكات الداخلية وبين الانتهاكات المماثلة التي وقعت داخل السجون التي تشرف عليها الإمارات في اليمن)) ، وناقشت الندوة ((التحديات التي تعترض حقوق الإنسان، وحكم القانون داخل الإمارات، والانتهاكات في ضوء الاعتقالات ، والاحتجاز، والنظام القضائي)).

ب-موقف المنظمات الدولية من حقوق الإنسان في دول الخليج:-^(١٧)

دأبت المنظمات الدولية التي لها علاقة بحقوق الإنسان في العالم أن تصدر تقارير عامة وخاصة عن حقوق الإنسان في الوطن العربي عموماً ودول الخليج خصوصاً ومنها في دولة الإمارات ، ووفق ذلك أصدرت ((منظمة العفو الدولية)) في لندن في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٤ تقريراً بعنوان ((لا توجد حرية هنا: إسكات المعارضة في الإمارات)) حددت فيه طبيعة انتهاكات الحريات السياسية هناك وكما يأتي:-

- الاعتقالات والحجز:-

تؤكد ((منظمة العفو الدولية)) إقدام الأجهزة الأمنية في الإمارات على اعتقال عشرات منتقدي الحكومة السلميين ومناصري الإصلاح منذ بدء الحملة أوائل عام ٢٠١١ ، وعرضت الكثير منهم لفترات احتجاز طويلة بمعزل عن العالم الخارجي ووقع العديد من هؤلاء ضحايا للاختفاء القسري عقب احتجازهم في مواقع سرية ورفض السلطات الاقرار بوجودهم في عهدتها أو الافصاح عن أي معلومات بشأنهم لعائلاتهم من قبيل أسباب إلقاء القبض عليهم ومكان وظروف احتجازهم كما حرمتهم من الاتصال بمحامي الدفاع، وهذه الظروف تشكل مخالفة لقوانين الإمارات نفسها وللقانون الدولي العرفي الذي يصنف الاختفاء القسري كجريمة يعاقب عليها.

- المضايقة والترهيب:-



تعرض منتقدو الحكومة الإماراتية والناشطون والمدافعون عن أقرانهم السجناء لمختلف أشكال المضايقات على أيدي سلطات الدولة، وأنصارها منذ العام ٢٠١١، ومن أبرز أشكال المضايقات تجاه الناشطين، أو ممن هم على علاقة بهم أو ممن لهم أدنى رابط بعيد بـ((جمعية الإصلاح)) هو سحب الجنسية منهم.

- استهداف عائلات السجناء السياسيين الإماراتيين:-

وتتق منظمة العفو الدولية عدداً من الحالات التي تعرضت فيها عائلات الناشطين، والسجناء لمختلف أشكال المضايقات في محاولة لإسكات أنشطتهم السلمية دفاعاً عن ذومهم، حيث تعرض أفراد من عائلات هؤلاء للاعتقال، والاحتجاز وتم ملاحقته جنائياً ومنعوا من السفر الى الخارج وحرموا من الحصول على التصاريح الأمنية اللازمة للالتحاق بالوظائف والجامعات، كما تلقى أفراد من تلك العائلات رسائل تهديد عبر منصات مواقع التواصل الاجتماعي التي استخدموها لكسب التأييد والمناصرة لصالح ذومهم السجناء حيث وجهت تلك التهديدات لهم تحت أسماء أفراد يعتقد أنهم على صلة بأمن الدولة أو من حسابات مجهولين يشبه بعلاقتهم مع أجهزة الدولة الأمنية والاستخباراتية.

ثانياً- مستقبل حقوق الإنسان في دول الخليج

١. سيناريو تراجع حقوق الإنسان في الخليج:-

أن توقع حصول هذا السيناريو مقبول بموجب عدّة مؤشرات منها: ما أشرته منظمة (هيومن رايتس ووتش) الدولية في شهر أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢١، أن سلطات الإمارات تستخدم معرض ((إكسبودي ٢٠٢٠)) للترويج لصورة من الانفتاح تتنافى مع جهود الحكومة لمنع التدقيق في انتهاكاتهما ضد حقوق الإنسان، وأوضحت أن الحدث ثقافي عالمي بارز مبني على التبادل الحر للأفكار. وأوضحت المنظمة أن ((المعارضين يعقلون في الإمارات بشكل دوري ومنذ عام ٢٠١٥ على الأقل حيث تتجاهل السلطات



الإماراتية أو ترفض طلبات الدخول لخبراء الأمم المتحدة ، والباحثين الحقوقيين، والأكاديميين، والصحفيين المنتقدين الى البلاد. وقال ((مايكل بيچ)) نائب مديرة قسم الشرق الأوسط في ((هيومن رايتس ووتش)): ((أعتقل العشرات من المنتقدين المحليين السلميين في الإمارات، وتعرضوا لمحاكمات جائزة بشكل صارخ، وحكم عليهم بالسجن لسنوات عديدة لمجرد محاولتهم التعبير عن آرائهم بشأن الحكم وحقوق الإنسان))^(١٨).

٢. سيناريو تحسين حقوق الإنسان في دول الخليج:-

قد يحدث تحسن نسبي في ملف حقوق الإنسان في دول الخليج بعد ازدياد الضغوط الدولية، والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان، ولكن يجب ألا نتفاءل كثيراً في هذا الأمر مادامت النظم السياسية ليس لديها نية لتغيير واقعها السياسي ولا تسمح للمنتقدين والمختلفين معها للتعاطي معهم على الأقل من باب إصلاح أنظمتها السياسية التي مضى عليها عشرات السنين ولم يحصل عملية تجديد لها.

الخاتمة:-

سيظل ملف حقوق الإنسان في دول الخليج متقدماً في المستقبل المنظور مادامت توجهات الدول الخليجية تريد الحفاظ على الواقع الراهن بالرغم من احتضانها للمنتديات الدولية، والإقليمية للحوار بين الشعوب، ولكنها لا تسمح للناشطين الخليجيين للتعبير عن رأيهم بكل صراحة، وخاصة في مجال إصلاح نظمهم السياسية والتي تحتاج الى هزة سياسية تغيّر وتشدّب طرق تداول السلطة وتوسيع سبل مشاركة الشعب في عملية صنع القرار السياسي والتعامل مع كل الآراء بكل احترام، لأن من متطلبات بناء الدول والأمم الديمقراطية السماح بتفاعل كل الآراء سواء المؤيدة أو المعارضة لها من باب حق التعبير مكفول وفق الشرائع والقوانين الدولية تقديساً للرأي الحر الذي تبني الدول من خلالها بعد أن يكشف عيوبها وخاصة السياسية، لأن تقادم الزمن تحتّم على دول الخليج أن تغيّر من أسلوبها في تكميم الأفواه



والتعبير وجعل هذا الأمر هو وسيلة لحماية أنظمتها من التدخلات الخارجية التي تستغل تراجع ملف حقوق الإنسان في المنطقة كسبب للتدخل وشرعنة وجودها وهيمنتها السياسية والعسكرية وعدم فسح المجال بذلك من خلال تعميق عملية الإصلاح السياسي في دول الخليج بشكل جذري وفعال.



الهوامش:

- (١) عبد الخالق عبد الله ، الربيع العربي: وجهة نظر من الخليج ، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٩١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، أيلول/سبتمبر ٢٠١١)، ص١٢٨. نقلاً عن د. جاسم يونس الحريري، إشكالية النفوذ الخليجي في المنطقة العربية بعد الانسحاب الأمريكي من العراق والربيع العربي ٢٠١١، (عمان ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، ٢٠١٣)، ص١٤٧.
- (٢) المصدر نفسه ، ص١٤٧-١٤٨.
- (٣) عبد الرحمن النعيمي، مطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان وتنمية المجتمع المدني في أقطار مجلس التعاون الدول الخليج، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣١٨، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، أب/أغسطس ٢٠٠٥)، ص٩٧. نقلاً عن المصدر نفسه ، ص١٤٩.
- (٤) عبد الخبير محمود عطا، الحركة الإسلامية وقضية التعددية السياسية : المواقف والمحددات والتحولت إطار التحليل ورؤية أولية ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العددان ٥-٦ ، نيسان /أبريل ١٩٩٢، ص١١٠. ورد في د. حيدر ابراهيم علي ، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية ، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٢ ، ١٩٩٩)، ص١٦٤-١٦٥. نقلاً عن المصدر نفسه ، ص١٥١.
- (٥) علي سلمان آل غراش، انتهاكات حقوق الإنسان في الخليج تتفاقم، صحيفة القدس العربي اللندنية ، ١٥ ديسمبر ٢٠١٨، ورد على الموقع التالي:- www.alquds.co.uk
- (٦) عمرو الشوبكي، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر، المغرب، لبنان، البحرين)، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٨٤، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، شباط/ فبراير ٢٠١١)، ص١١٠-١١١. نقلاً عن د. جاسم يونس الحريري، إشكالية النفوذ الخليجي في المنطقة العربية بعد الانسحاب الأمريكي من العراق والربيع العربي ٢٠١١، مصدر سبق ذكره، ص١٥٦.
- (٧) د. عبد الحفيظ محبوب ، دول الخليج بحاجة الى موجة ثالثة من الانفتاح السياسي لتحديد مسار المستقبل، مجلة آراء حول الخليج ، العدد ٧٩، (السعودية، مركز الخليج للأبحاث، أبريل ٢٠١١)، ص٢٥. نقلاً عن المصدر نفسه، ص١٥٧.
- (٨) أسامة موسى، تقرير البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة فريس الشرق الأوسط، ٢٣/١٠/٢٠١١، ص٣. نقلاً عن المصدر نفسه، ص١٦١.



- (٩) عبد الرحمن النعيمي، مطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان وتنمية المجتمع المدني في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج، مصدر سبق ذكره، ص ٩٦. نقلاً عن المصدر نفسه، ص ١٦٥.
- (١٠) باقر سلمان النجار، الديمقراطية العصبية في الخليج، (بيروت، دار الساقى، ٢٠٠٨)، ص ٤٢. نقلاً عن المصدر نفسه.
- (١١) أ.د. جاسم يونس الحريري، المعارضة السعودية بين الماضي والحاضر والمستقبل، (عمان، دار الجنان للنشر والتوزيع، ٢٠٢١)، ص ١٠.
- (١٢) أ.د. جاسم يونس الحريري، مستقبل الحريات السياسية في دولة الإمارات، (عمان، دار الجنان للنشر والتوزيع، ٢٠٢١)، ص ١٠٠ وما بعدها.
- (١٣) أ.د. جاسم يونس الحريري، انتفاضة ١٤ فبراير ٢٠١١: الأسباب، الانعكاسات، المستقبل، (عمان، دار الجنان للنشر والتوزيع، ٢٠٢١)، ص ١٢٥ وما بعدها.
- (١٤) أ.د. جاسم يونس الحريري، التدخل السعودي - الإماراتي في اليمن: الأسباب - الانعكاسات - المستقبل، (عمان، دار الجنان للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠)، ص ٥ و ١٣٥ - ١٣٦.
- (١٥) أ.د. جاسم يونس الحريري، التقارب الخليجي - الإسرائيلي بعد ٢٠٠٣: الأسباب - الانعكاسات - المستقبل، (عمان، دار الجنان للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠)، ص ١٢٩ - ١٣٠.
- (١٦) أ.د. جاسم يونس الحريري، مستقبل الحريات السياسية في دولة الإمارات، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٩ - ١٥٠.
- (١٧) المصدر نفسه، ص ١٣٥ - ١٣٦.
- (١٨) هيومن رايتس ووتش: الإمارات تستغل أكسيو ٢٠٢٠ لصرف الانتباه عن انتهاكات حقوق الإنسان، موقع الجزيرة مباشر، ٢٠٢١/١٠/٢، ورد على الموقع التالي:-

www.mubasher.aljazeera.net/news/2021/10/02



مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في ١٨-١١-٢٠٠٦، بمدينة بابل (الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية والاجتماعية بصورة علمية واستراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة في الشأن المحلي والاقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

للتواصل مع إدارة المركز :

www.hcsiraq.net



hcsiraq@yahoo.com



07810234002



2405



hammurabicenter2021



hcsiraq



hcsiraq



channel/UCuBniciFORwvqceT0l3xetg



العراق - بغداد - الكرادة - العرصات الهندية - قرب السفارة الصينية

